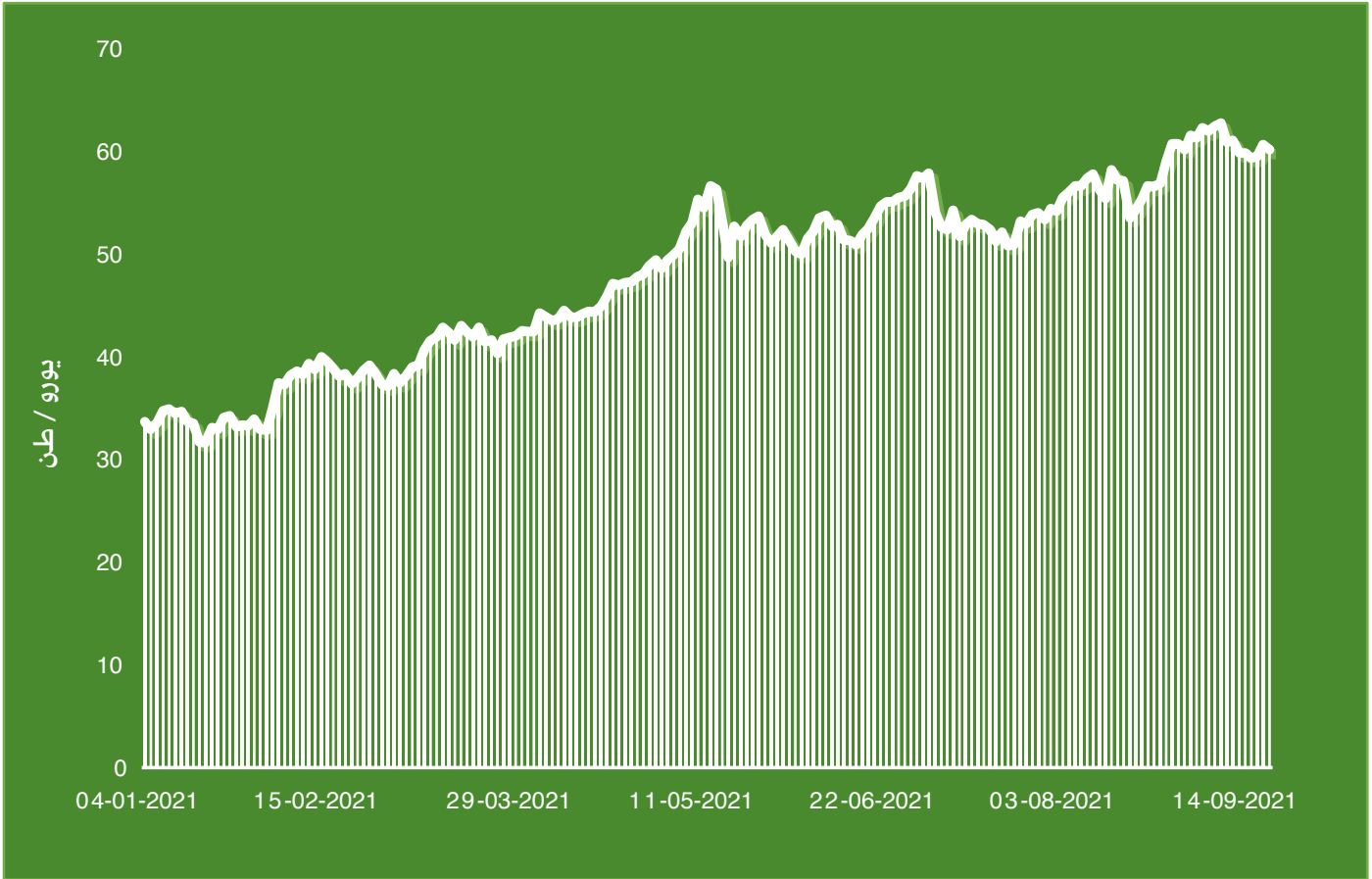


# تحليلات البيانات

09/12/2021

## لماذا وصل الكربون في الاتحاد الأوروبي إلى سعر قياسي قدره 60 يورو للطن؟

الشكل 1. سعر سوق الكربون في نظام الاتحاد الأوروبي للتداول في الانبعاثات (EU ETS).



المصدر: المؤلفون باستخدام بيانات - [/https://ember-climate.org/data/carbon-price-viewer](https://ember-climate.org/data/carbon-price-viewer)

### السياق

شهدت أسعار الكربون في يوم 30 أغسطس من عام 2021 ارتفاعاً للمرة الأولى متجاوزة 60 يورو للطن ، مع التوقعات بإحكام تشديد التشريعات البيئية. وقد سجلت هذه الأسعار رقمًا قياسيًا جديدًا في نظام الاتحاد الأوروبي للتداول في الانبعاثات (EU ETS)، الذي يمثل سوق الكربون في الاتحاد الأوروبي. وتعود أسباب ارتفاع هذه الأسعار أيضا إلى سوق الغاز المجهدة وتوقعات زيادة تقلص إمدادات الغاز في أوروبا. كما امتد تأثير هذه العوامل إلى أسعار الكهرباء التي تجاوزت كذلك أسعارها القياسية ، حيث بلغت 140 يورو لكل ميغاواط/ساعة خلال التداول في الوقت الفعلي في الأول من شهر سبتمبر لعام 2021.

## • الرؤى الرئيسية:

• تشهد سوق الكربون الأوروبية انتعاشاً لم يسبق له مثيل، إذ تضاعفت أسعار الكربون في الاتحاد الأوروبي تقريباً في الفترة الواقعة ما بين شهري يناير وسبتمبر لعام 2021، وذلك في كشف المفوضية الأوروبية عن سياستها المناخية الطموحة الجديدة، بما فيها الإصلاحات الرامية إلى الحد من عدد تراخيص الانبعاثات الكربونية المتاحة. وعلى الرغم من أن النظام الأوروبي للتداول في الانبعاثات كان يتداول الطن بسعر يبلغ حوالي 20 يورو قبل جائحة كوفيد-19، إلا أن هذا السعر قد ارتفع من 33.69 يورو (الأول من شهر يناير عام 2021) إلى 60.16 يورو للطن (بتاريخ 21 من شهر يناير 2021) (الشكل 1).

• يمكن لأسعار الغاز المرتفعة في أوائل الشتاء أن تجعل أسعار الفحم أكثر قدرة على المنافسة، ونتيجة لذلك، فإن من المحتمل أن تستهلك أوروبا المزيد من الفحم لأغراض التدفئة، مما يؤدي بدوره إلى زيادة وتيرة الطلب على حصص انبعاثات الكربون للتعويض عن الانبعاثات المرتبطة بها.

• انتعش الطلب على الكهرباء في أوروبا إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19، وزاد بنسبة 6% في النصف الأول من عام 2021 على أساس سنوي. ومع ذلك، يشهد إنتاج الوقود الأحفوري والنووي انتعاشاً وإن كان بوتيرة بطيئة نوعاً ما (EMBER 2021).

• بناءً على دراسة تستخدم بيانات مأخوذة من عينة تتألف من 34 دولة من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإنه يتوقع أن تؤدي الزيادة المتوسطة في معدل الكربون الفعال البالغ 1 يورو لكل طن من ثاني أكسيد الكربون (CO2) إلى انخفاض بنسبة 0.73% في الانبعاثات على المدى البعيد (Sen and Vollebergh 2018).

• كذلك توصل الاقتصاديون إلى توافق كبير في الآراء بشأن أكثر السياسات المناخية فعالية. وبالعودة إلى أعمال كل من الخبراء الاقتصاديين Pigou (1920)، وNordhaus (1977)، وSchelling (1992)، فقد كان يُنظر إلى تغير المناخ على أنه عامل خارجي سلبي، وأنه ينبغي تسعير انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) المرتبطة به ويفضل فرض ضرائب عليها. إلا أنه يصعب على صناع القرار التعامل مع العواقب الناجمة عن ارتفاع أسعار الكربون في سوق يسودها التقلب الشديد. مما يثير مسألة ما إذا كان يتعين مراجعة السياسة المناخية الحالية وأن تبرر من خلال إجراء تحليلات أكثر دقة للفوائد والتكاليف.

• من جانب آخر، يزداد الاهتمام بتسعير الكربون، ومن المسلم به على نطاق واسع أن تحقيق أهداف اتفاقية باريس والحد بشكل فعال من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى درجتين مئويتين فوق ما قبل الصناعة سيستلزم تحديد الحد الأدنى من أسعار الكربون على الصعيد العالمي. وتشكل سوق الكربون حتى الآن حوالي 22% من انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم. توصلت أكثر من 130 دولة خلال لقاء قمة مجموعة العشرين لهذا العام، إلى اتفاق بشأن فرض ضريبة عالمية للحد الأدنى لضريبة الشركات بنسبة 15% (Carattini 2021). بالإضافة إلى ذلك، فقد اقترح صندوق النقد الدولي في شهر يونيو الأخذ بالحد الأدنى لسعر الكربون للجهات الكبيرة المنتجة للانبعاثات من أجل الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 20% بحلول عام 2030 (Carattini 2021). غير أن معظم الدراسات الحالية ترى أن لتسعير الكربون تأثير محدود على انبعاثات الغازات الدفيئة يتراوح ما بين 0% إلى 2% سنوياً (Green 2021).

• قد توفر الحالة الراهنة في أوروبا رؤى قيمة لتسريع العملية نحو مستقبل منخفض الكربون، ومساعدة المملكة العربية السعودية على تنفيذ سياستها المناخية الطموحة. ويمكنها على وجه التحديد، أن تساعد المملكة على تحديد أوجه القصور المحتملة التي يجب تجنبها عند تصميم إطار عمل لسياسة مناخية تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة.

• كما يتعين على المملكة قبل الشروع في تصميمها لمستويات أسعار الكربون، أن تبدأ أولاً بإعادة تحديد هدفها المتمثل في خفض الانبعاثات، مع مراعاة أهدافها الأخرى المتعلقة بالاستدامة الاقتصادية. غير أن من الأهمية بمكان أن تعمل المملكة على تصميم إطار عمل متكامل وشامل لتحقيق هذه الأهداف. وعلى الرغم من أنه بإمكان تسعير الكربون أن يكون محركاً أساسياً لجدول أعمال السياسات العالمية لتنفيذ هذه البرامج، إلا أنه ينبغي تعديل صرامته وتأثيره وفقاً لسياق المملكة وأهدافها. لذلك، ينبغي أن تراعي خطة تسعير الكربون العوامل التالية: الهيكل الاقتصادي (مثل مزيج وأهمية الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة)، والتفضيلات الاجتماعية، ونظام الحماية الاجتماعية، والموارد الطبيعية الحيوية، والقدرة على التخزين الجيولوجي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والقدرة على تطوير الطاقة النووية. إذ يمكن لكل هذه العوامل التأثير على كثافة انبعاثات الدولة والتكلفة الحدية لخفضها.

EMBER. 2021. "Emissions down as Europe's electricity comes back cleaner." *European Electricity Review*.

Nordhaus, William D., 1977. "Economic growth and climate: the carbon dioxide problem." *The American Economic Review* 67(1):341-346.

Carattini, Stefano. 2021. "COP26: set a minimum global carbon price for emissions." *Nature* 598, no. 7882: 566-566.

Green, Jessica F. 2021. "Does carbon pricing reduce emissions? A review of ex-post analyses." *Environmental Research Letters* 16 (4).

Pigou, Arthur C. 1920. *The economics of welfare*. Macmillan and Co: London, United Kingdom.

Schelling, Thomas C. 1992. "Some Economics of Global Warming." *The American Economic Review* 82, no. 1: 1-14.

Sen, Suphi, and Herman Vollebergh. 2018. "The effectiveness of taxing the carbon content of energy consumption." *Journal of Environmental Economics and Management* 92: 74-99.

---

المؤلفون: فاتح بلعيد وماري بيتيتيت